

الترحيل الإجباري للسوريين في تركيا

٥ تشرين الأول 2019

يشهد السوريون اللاجئون مؤخراً تغير واضحاً وملموساً في سياسة الحكومة التركية تجاه اوضاعهم القانونية على أراضيها، حيث بدأت الحكومة التركية باتخاذ إجراءات مشددة تجاه اللاجئين المتواجدين على أراضيها وبشكل خاص في استنبول الامر الذي يشكل نقطة تحول في سياسة الحكومة التركية تجاه اللاجئين على أراضيها.

تعمل المنصة المدنية السورية على رصد التغير في السياسة التركية تجاه اللاجئين، وتحاول هذه الورقة الإضاءة على أهم التطورات الحاصلة فيما يخص وضعية اللاجئين السوريين.

أولاً-الوضعية القانونية للسوريين في تركيا:

بلغت اعداد **اللاجئين** في تركيا بحسب دائرة الهجرة التركية في عام ٢٠١٩ ما يتجاوز الثلاثة ملايين و649 ألف لاجئ سوري. يتواجد أكثرهم في مدينة إسطنبول بما يقدر ب (547 ألفاً). حيث بدأت الحكومة التركية بشن حملة تدقيق أمنية واسعة وبشكل مفاجئ، للتأكد من قانونية وضع السوريين المتواجدين في الولايات التركية.

يحكم الوضعية القانونية للسوريين في تركيا المتواجدين على الأراضي التركية ثلاثة أنواع للإقامة: الأولى هي من دخلوا بشكل شرعي وعبر المنافذ الحدودية وتقدموا للإقامة السياحية، والثانية هي ممن دخلوا إلى تركيا بطريقة غير نظامية عبر الحدود بفعل الحرب الدائرة في مناطقهم وتقدموا بطلب للحصول على اذن الحماية المؤقتة (الكملك)، وهناك فئة ثالثة حصلت على اقامات عمل واغلبها من أصحاب الاقامات السابقة.

ثانياً-السياسة التركية تجاه اللاجئين:

تأرجحت السياسة التركية اتجاه اللاجئين في السنوات الاخيرة بين التساهل والتشدد، حيث شكل هذا السلوك انطباعاً بعدم وضوح السياسة التركية لسنوات الامر الذي خلق ارتباكاً لدى السوريين الذين يقاسون الامرين في تحصيل لقمة عيشهم في تركيا في ظل ظروف اقتصادية صعبة وعدم وجود مداخل لهم، وهو ما يجعل من قرارات الحكومة التركية التي صدرت وتصدر فيها نوع من التعسف بحق اللاجئين السوريين. وخاصة أن تطبيقها يأخذ شكل الفرض المفاجئ دون إخطار مسبق، والتي كان آخرها الحملة الأمنية الواسعة في مدينة استنبول التي بدأت في شهر تموز لتقصي المخالفين في تركيا، والتي رافقها عنف وتجاوزات واضحة من قبل رجال الشرطة والامن، حيث تم إعادة معظم المخالفين الذين تم القبض عليهم بشكل قسري إلى محافظة ادلب السورية، عبر إرغامهم على توقيع أوراق العودة الطوعية تحت الضرب والاكراه، وبدون معرفة مسبقة من الكثيرين منهم، وبلغ عددهم حتى تاريخ ١٠ آب ٢٠١٩ ما يقارب من ٢٨٢٣٨ مرخّل بحسب ما اعلنه معبر باب الهوى الحدودي.

حسن خريج كلية اقتصاد كان يقيم في اسطنبول في منطقة اسينيبورت يتحدث: "خرجت يوم الخميس ٢٠١٩/٧/٤ الى السوق القريب من منزلي لشراء بعض الحاجات، ووقفني البوليس التركي طلب مني بطاقة الحماية المؤقتة وكنت أحمل بطاقة حماية مسجلة في اورفا ودون نقاش تم اعتقالني، طلبت منهم أن أخبر زوجتي (وهي حامل في شهرها الأخير) لكن دون جدوى، وبعدها قال الضابط أننا سنعيدك بعد إجراء بسيط ساقونا الى أقرب مخفر للشرطة



انا وبعض الشباب، هناك بصمونا على اوراق بالإجبار وبعد أسبوع بدون إجراء أي تواصل مع العالم الخارجي تم نقلنا في باصات الى سورية".

أما أنواع المخالفات التي تقوم القوى الأمنية التركية بضبطها، هي من الذين لا يحملون أي وثيقة قانونية تركية، أو الإقامة في ولايات غير تلك التي صدر عنها بطاقة الحماية المؤقتة، أو الذين يعملون بدون إذن عمل.

"أحمد ممدوح يقيم في منطقة بايزيد في استنبول منذ ما يقارب من أربعة سنوات يقول" داهم البوليس يوم الاثنين ٢٠١٩/٧/٨؛ المعمل الذي اعمل به بدأ يفتش عن السوريين أستطاع صاحب المعمل تهريب قسم من العمال من الباب الخلفي، وقسم لم يستطع الهروب تم القاء القبض عليه وبقيت انا بسبب أن اوراقى نظامية كما اعتقدت حيث أنني أملك بطاقة حماية مؤقتة مسجلة في إسطنبول رغم تدخل صاحب المعمل تم اعتقالي وترحيلني الى الشمال السوري بظروف غير انسانية تاركا خلفي عائلتي وعملي".

ثالثاً: آثار هذه الحملة على اللاجئين السوريين:

- ترافقت الحملة التي بدأتها الحكومة التركية، بتصاعد الخطاب العنصري ضد اللاجئين السوريين، ونشر اشاعات غير صحيحة حولهم، واخبار مزيفة عنهم، الامر الذي يعرضهم لمخاطر في حال لم يتم ضبط هذا الخطاب.
- إن تواجد السوريين في ولايات غير تلك المسجلين فيها، السبب الرئيس له هو العمل، حيث يضطر اللاجئ السوري إلى الانتقال لولايات تتوافر فيها فرص للعمل، في ظل عدم توافر أي مدخول تقدمه الحكومة التركية أو أي منظمة إنسانية دولية أخرى، وبالتالي من شأن هذه الإجراءات زيادة الوضع المأساوي للعائلات السورية في حال لم يكن هنالك خطط بديلة لخلق فرص عمل لهم في الولايات التي يتم نقلهم إليها.
- "وتقول ندى البالغة من العمر 26 عاما أنها انتقلت مع زوجها من مدينة اورفا الى مدينة أسطنبول للعمل حيث ان زوجها يملك بطاقة حماية مؤقتة مكانها أسطنبول وهي وأولادها بطاقة الحماية المؤقتة لديهم مسجلة في مدينة اورفا مما اضطر ندى للعودة وأولادها الى أورفا بسبب عدم قدرتها على تسجيل أولادها في المدرسة أو الدخول الى مشفى وتقول أصبحت بحكم السجينة في أسطنبول لأستطيع التحرك من المنزل خشية الترحيل حيث أنني سافرت الى أورفا مع اولادي عن طريق سيارة خاصة ودفع مبلغ قيمته 2500 ليرة تركي وحاليا يقيم زوجي في أسطنبول بسبب عمله وأقيم انا وأولادي في مدينة أورفا في منزل أهلي تشتت شمل عائلتنا بعد هذا القرار وعدم منحنا فرصة لأيجاد بديل"
- الإجراءات الجديدة تفرق شمل العائلات السورية، حيث سجلت الكثير من الحالات التي يتم إعادة اللاجئ إلى ولايته أو إعادته إلى سورية من غير أن يتم الاخذ بعين الاعتبار مسؤوليتهم والتزامهم اتجاه عائلاتهم.
- هنالك تهديدات كبيرة محتملة على حياة السوريين الذين يتم اعادتهم إلى سورية من قبل التنظيمات المتشددة، او من المعارك الدائرة والقصف المستمر الذي يطال كامل الشمال الغربي لسورية.
- بالرغم من تدخل العديد من المنظمات السورية والتركية لدى الحكومة التركية، واخذ وعود بإجراءات تعطي مهلة للاجئين السوريين وعائلاتهم لتسوية اوضاعهم القانونية، إلا أن إجراءات البوليس التركي بالتشديد الأمني، وإعادة السوريين إلى داخل سورية لم تتوقف وهي مستمرة حتى انتاج هذه الورقة.

"تقول سلوى المقيمة في أسطنبول مع عائلتها أنه تم ترحيل زوجها الى قونيا مكان بطاقة حمايته المؤقتة، ولم يجد عمل هناك مما دفعها للعمل في معمل للاحذية براتب زهيد وساعات عمل طويلة، وتقول أصبحنا نفكر جديا بالعودة الى سوريا ونعيش حالة من الخوف الدائم من القوانين التي قد تصدر حتى أنني لأستطيع السفر لرؤية زوجي بسبب عدم منحي أذن سفر مع أنني تقدمت بكل الأوراق المطلوبة".

إن هذه الإجراءات التي تقوم بها الحكومة التركية مؤخرا لا تراعي أدنى الحقوق للأشخاص الحاصلين على الحماية المؤقتة للحاصلين عليها، كما هو معلن عنه في نظام الحماية المؤقتة والتي تنص على "الحماية من العودة القسرية طالما لا يوجد حل أكثر امانا واستدامة لوضع الحاصل على حماية مؤقتة.

وعليه تدعو المنصة المدنية السورية الحكومة التركية، إلى التعامل مع قضية اللاجئين السوريين على أراضيها، بطريقة تراعي فيها حقوق الانسان، وعدم اعادتهم إلى مناطق يحتمل تعرضهم لانتهاكات؛ وتوصي بضرورة:

1. الإيقاف الفوري لجميع أشكال الترحيل إلى سورية، وإعادة فتح تحقيقات بالاوراق التي وقعها اللاجئين المعادون إلى سورية، والتي تمت اغلها قسراً.
2. العمل على تسهيل إجراءات استصدار اذونات العمل من قبل الحكومة التركية، وإعطاء استثناء للسوريين فيما يتعلق بذلك.
3. العمل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية، لتنفيذ مشاريع من شأنها خلق فرص عمل للاجئين السوريين في تركيا وفي الولايات التي لا تتوافر فيها فرص عمل.
4. العمل من قبل الأمم المتحدة على اعتبار السوريين الموجودين على الأراضي التركية وفي دول الجوار لاجئين وليس تحت بند الأقامة المؤقتة وعدم اعتبار السوريين ورقة ضغط سياسي.